

الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإصدار الثاني

2016

تم تطوير هذه الوثيقة كجزء من الدليل التقني الإرشادي للمواقع الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة

كافة الحقوق محفوظة © 2016، حكومة الإمارات الذكية – الإمارات العربية المتحدة

1. ماهي البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية أو قانونية وأيضاً إعادة استخدامها ونشرها، وفي أغلب الأحيان يتم الاكتفاء بمراعاة شرطين فقط هما:
نسبة الحقوق لأصحابها، وإتاحة البيانات للمشاركة.
وتشير كلمة "مفتوحة" إلى أن كل شخص يستطيع بحرية تامة الوصول إلى البيانات، واستخدامها، وتعديلها، ومشاركتها لأي غرض كان (بشرط ذكر المصدر وإعادة إخضاعها لمبدأ الإتاحة المفتوحة).

1.1 - سماتها الرئيسية:

تمتاز البيانات المفتوحة بالسمات التالية:

- الإتاحة الكاملة وإمكانية الوصول إليها بسهولة:
يجب ان تتوفر البيانات مجاناً وبصورة كاملة متاحة، وأن تكون متاحة للتحميل عبر الشبكة العنكبوتية، كما يجب ان تكون قابلة للتعديل وفق احتياجات المستخدم.
- قابلية إعادة الاستخدام وإعادة التوزيع
يجب توفير البيانات ضمن الشروط التي تسمح بإعادة استخدامها وإعادة توزيعها بما في ذلك المزج مع مجموعات البيانات الأخرى، ويجب أن تكون صالحة ومناسبة للاستخدام والقراءة الآلية (Machine Readable)
- إمكانية مشاركتها على نطاق عالمي:
يجب أن يكون الجميع بدون استثناء قادرين على استخدام وإعادة توزيع البيانات بحيث لا يكون هناك حصر على مجال معين بما في ذلك إعادة الاستخدام والتوزيع التجاري.

ووفق هذا التعريف فإن البيانات الحكومية المفتوحة هي البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية للجمهور بغرض تمكينهم من استخدامها بحرية وأيضاً إعادة استخدامها ونشرها مع مراعاة متطلبات الرخص القانونية مثل حفظ الحقوق. ويشمل ذلك أنواع عديدة من البيانات مثل الإحصاءات الحكومية في مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم والاقتصاد البيئية وغيرها من الإحصاءات التي تفيد المجتمع ..

1.2- فوائد البيانات المفتوحة

الشكل التالي يبين منظومة الفوائد التي تترتب على اعتماد نهج البيانات المفتوحة:



2. موجبات عامة للبيانات المفتوحة

عند اتباع سياسات البيانات المفتوحة على مواقعها الإلكترونية، يتوقع من الجهات الحكومية الالتزام بالموجبات التالية في الحد الأدنى:

- ❖ أن تغطي البيانات المنشورة خدمات وأنشطة الجهة الحكومية او المعلومات التي ترى انها موضع اهتمام الجمهور ومن شأنها أن تكون ذات قيمة لزائر الموقع.
- ❖ ان تقوم الجهة بتوفير مجموعات من البيانات على مدى سنوات (مثال منذ 1995 حتى الآن)
- ❖ يجب نشر مجموعات البيانات في صورتها الأولية الخام بقدر المستطاع مع مراعاة قيود الخصوصية أو السرية أو أية قيود أخرى.
- ❖ أن يتمكن زائر الموقع من الوصول للبيانات من دون أية عوائق (على سبيل المثال: طلب التسجيل).
- ❖ أن تقوم الجهة بتوفير البيانات المفتوحة بالوقت الحقيقي وإتاحتها بالشكل المهيكل تصلح للاستخدام التقني (مثال: جداول البيانات CVS, XML, XLS)
- ❖ أن تكون البيانات منشورة بصيغ ملفات قابلة للتعديل، للاقتطاع بطريقة "قص لصق" وكذلك قابلة للتحميل (downloadable).
- ❖ أن يتاح لزائر الموقع إمكانية إبداء الرأي في البيانات المنشورة.¹
- ❖ أن يتاح لمستخدم الموقع إمكانية معرفة نوع وحجم الملف وكذلك الزمن اللازم لتحميله قبل البدء بتحميله.
- ❖ في حالة كون الملف يحتاج إلى برنامج متخصص لتشغيله، يجب تنبيه مستخدم الموقع لذلك وتوفيره إن أمكن.
- ❖ إتاحة كل ما هو ممكن من منصات التفاعل مع مستخدمي البيانات، ووضع وصلات لمنابر إلكترونية يتم فيها مناقشة تلك البيانات مثل المنتديات والمدونات وصفحات فيسبوك إلخ

1- المزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، الرجاء مراجعة وثيقة "دليل المشاركة الإلكترونية للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة" الصادرة عن حكومة الإمارات الإلكترونية

❖ يتوجب على الجهة أعداد سياسة للبيانات المفتوحة على صفحتها الخاصة بالبيانات المفتوحة التي تمنح المستخدمين ترخيصاً واضحاً لا لبس فيه لاستخدام البيانات وتوزيعها إلخ

كما يجب أن تجتهد الجهات الحكومية لتجاوز الحد الأدنى واستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص به في وثيقة "[المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية](#)" لما توصي به الأمم المتحدة. كما انه هناك حاجة لرفع مستوى فتح البيانات وفقاً لقياس [نموذج البيانات المفتوحة المرتبطة ذي الخمس نجوم](#)

3. خاتمة

تمثل الموجهات المضمنة في هذه الوثيقة الحد الأدنى للجهات الحكومية الراغبة في انتهاج سياسة البيانات المفتوحة مع جمهورها من المتعاملين، ويعكس الالتزام بهذه الموجهات جدية هذه الجهات في إنجاح هذه السياسة والاستفادة من ثمارها في زيادة الثقة مع المتعاملين والتطوير المستمر لخدماتها والتشجيع على توفير بيئة ابتكار مستدامة.